A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/924
S/22062
11 January 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

JAN 16 1991

الجمعية العامة

مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٥٣ من جدول الاعمال
العدوان العراقي واحتلاله المستمر للكويت في انتهاك فاضح لميثاق الامم المتحدة

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لجامايكا
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن احيل طيه البيان المرفق الذي أدلى به أمام البرلمان رئيس وزراء جامايكا ، الرايت اونرابل مايكل مانيلي ، بشأن أزمة الخليج والآثار المترتبة عليها بالنسبة لاقتصاد جامايكا (انظر المرفق) ، راجيا تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١٥٣ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) هربرت سين. واكر
السفير
الممثل الدائم

المرفق

بيان أدلى به رئيس وزراء جامايكا ، الرايت أونرابل مايكل مانلي ، أمام البرلمان في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بشأن أزمة الخليج والآثار المترتبة عليها بالنسبة لاقتصاد جامايكا

إن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط ، التي بدأت في ٢ آب/أغسطس من العام الماضي بغزو العراق للكويت ، قد بلغت الآن الحد الذي يواجه فيه العالم خطر الاندلاع الوشيك للحرب . وفي ضوء هذه الحالة ، أرى أنه من الضروري أن أعلن بوضوح تام موقف حكومة جامايكا ، وأن أطلع البلد على الخطوات التي اتخذناها ، والتي نقترح اتخاذها في ضوء هذا الاحتمال .

وتجدر الإشارة الى أنه منذ البداية ، قامت حكومة جامايكا وشركاؤنا في الاتحاد الكاريبي ، بإصدار بيان يدين بشدة الغزو غير القانوني الذي لا مبرر له لدولة ذات سيادة من أعضاء الأمم المتحدة .

وقد اعتمد مجلس الأمن بتأييد ساحق من المجتمع الدولي عددا من القرارات التي دعت العراق الى الانسحاب من الكويت وإعادة السيادة الكاملة للكويت ، وفرضت جزاءات ، وأذنت باستعمال "جميع الوسائل اللازمة" اعتبارا من ١٥ كانون الثاني/يناير وبعده ، في حالة عدم امتثال العراق طواعية للدعوة الى الانسحاب .

وقد أيدت جامايكا وساندت بالكامل جميع هذه القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة . وفعلنا ذلك لسببين أساسيين .

أولا ، نحن نسلّم بواجب جميع البلدان في تأييد القاعدة الأساسية للقانون الدولي التي تقول إنه يجب أن تتمتع جميع البلدان بالأمن داخل حدودها وأن تكون بمنأى عن الغزو من جانب قوى خارجية .

ثانيا ، وهذه مسألة شعور عادي ومصلحة ذاتية ، يتعين على جامايكا ، باعتبارها بلدا صغيرا ليس لديه السبل الكفيلة بالدفاع عن نفسه دفاعا فعالا ضد العدوان الخارجي ، أن تعتمد في أمنها على قبول المجتمع الدولي لهذا المبدأ الأساسي .

بيد أنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل العواقب الرهيبة التي ستترتب على اندلاع الحرب . فليست شعوب البلدان المشتركة اشتراكا مباشرا هي التي ستتأثر وحدها ، بل أن شعوب جميع البلدان بما فيها شعبنا سوف تتأثر من اشتعال حرب من النوع الذي أصبح الآن احتمالا حقيقيا . ولذلك ، نرى أنه ينبغي بذل جميع الجهود وطرق جميع السبل من أجل التوصل الى تسوية لهذا الوضع من شأنها أن تحقق هدف تأمين انسحاب العراق من الكويت بالوسائل السلمية .

ونرى أنه ينبغي توضيح أنه في حين ان انسحاب قوات الغزو غير المشروع من الكويت أمر غير قابل للتفاوض ، يجب بمجرد أن يتم الانسحاب ، ان يفتح الطريق للتفاوض بشأن جميع المسائل المعلقة القائمة بين الكويت والعراق بالتحديد ، وإذا اقتضى الأمر بمساعدة الأمم المتحدة أو أي هيئة مناسبة أخرى .

ورغم التسليم الكامل بأن بلدا صغيرا مثل جامايكا ، بعيدا عن المسرح الفعلي للأحداث ، لا يمكنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على مآل هذه الحالة ، فقد ارتأينا ، أنا وزملائي ، أن من واجبنا مع ذلك أن نوضح موقفنا توضيحا تاما ، لاسيما وأن الطريقة التي ستحل بها هذه الأزمة لابد أن تؤثر علينا بطريقة أو بأخرى .

وبناء عليه ، قمت أنا ووزير الخارجية ، سناتور دافيد كور ، في الأيام القليلة الماضية ، بإجراء مناقشات مع السفراء والمفوضين الساميين المعتمدين لدى جامايكا . وحددنا في هذه المناقشات النهج الذي نتبعه تجاه هذه الأزمة على النحو الذي بينه أعلاه ، وطلبت من كل منهم أن يتولى إبلاغ ذلك الى حكومته .

وأود أن أذكر أيضا اننا أجرينا صباح اليوم مشاورات مع ممثلي المعارضة فيما يتعلق بأحداث الخليج . وقد شارك في هذه المحادثات التي عقدت في دار جامايكا ، كل من السيد بروس غولدينغ ، والسناتور أوسي هاردينغ والسيد انتوني جونسون من المعارضة ، والسناتور دافيد كور والسناتور بول روبرتسون وأنا . ويسرني أن أقول إننا متفقون تماما فيما يتعلق بموقف جامايكا تجاه هذه الأحداث الجارية في الشرق الأوسط . ويسرني أيضا أن أقول إنه تم الاتفاق على انشاء لجنة من الحزبين لرصد الأحداث والنظر في الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل المصلحة الوطنية لحماية جامايكا وشعبها ، بقدر المستطاع ، من آثار الأزمة . وسيكون لهذا أهمية خاصة إذا نشبت الحرب بالفعل . وفي هذه الحالة ، سيجري أيضا استنفار مجلس التخطيط الوطني للمساعدة في مهام الرصد والتنسيق .

ومنذ بداية الأزمة في شهر آب/أغسطس ، شكلت الحكومة لجنة فرعية تابعة لهـا وفرقة تقنية عاملة من أجل رصد الاحداث والتوصية بالاجراءات التي ينبغي اتخاذهـا ، كلما أمكن ، بغية التقليل الى أدنى حد من العواقب التي قد تؤثر على اقتصـاد جامايكا . وبناء على ذلك ، تم القيام بخطوات ناجحة لكفالة عدم انقطاع إمـدادات النفط . وهذا ينطبق أيضا في حالة اندلاع الحرب ، وان كان هذا يعني أن ثمة عواقـب أخرى سوف تظهر فيما يتصل بالنفط ، وسأسردها فيما بعد .

وهناك تطوران قد تأثرت بهما جامايكا ، وكلاهما خارجان تماما عن نطـاق سيطرتنا .

وأولهما ، أن سعر النفط قد ارتفع بشكل حاد ، مما أضاف عبئا بالغ الضخامـة فيما يتعلق بالعملة الاجنبية . وعلى سبيل المثال ، يلاحظ أنه إذا لم يحدث تفاقـم للحالة الراهنة في الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ ، فإن الأرقام المتاحة تشيـر الى ما يلي :

في الربع الاول من عام ١٩٩٠ ، بلغت تكاليف واردات النفط ٤٠ مليون دولار مـن دولارات الولايات المتحدة . ومع افتراض ثبات الطلب في هذه المستويات بالنسبة للربـع الأول من عام ١٩٩١ فإن التكلفة سوف تبلغ ٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

أما العامل الثاني فهو يؤثر على صناعة السياحة . ولقد كان عام ١٩٩٠ عامـا قياسيا بالنسبة لعدد الرحلات التي توقفت في جامايكا . وقد كانت هناك في الواقـع زيادة مقدارها ١٧ في المائة عن عام ١٩٨٩ ، وهو العام القياسي السابق . بيـد أن اقتصاد الولايات المتحدة وكندا قد دخل في مرحلة الانكماش . وهذا سوف يؤثر ، هـو والعامل المقلق المتعلق بأزمة الخليج ، على الصناعة في عام ١٩٩١ تأثيرا معاكسـا . والاثر السلبي لهذين العاملين قد ظهر بالفعل في عمليات الحجز المقدم المتصلـة بالجزء الاول من عام ١٩٩١ . ومن الواضح ان حصائل العملة الاجنبية سوف تنخفض فـي الوقت الذي سترتفع فيه أسعار واردات النفط .

ولا شك أنه في حالة اندلاع الحرب ، سيحدث تأثير هائل بالنسبة لهذيـن العاملين ، مما يعني أن ثمة عبئا ضخما سيثقل الحالة المتصلة بالعملة الاجنبية التـي لم تخل من الصعوبات في السنوات الاخيرة .

وخلال هذا الاسبوع ، كانت جميع الوزارات المعنية مباشرة بالآثار المحتملة للحرب تعمل على نحو مكثف كي تزود اللجنة الفرعية والحكومة بتحليل للآثار المحتملة ، من ناحية أولى ، وبالاجراءات التي يمكن اتخاذها للتقليل الى أدنى حد من تلك الآثار ، من ناحية ثانية . وفي عصر يوم الجمعة من هذا الاسبوع ، سوف التقي بممثلي الكنائس والقطاع الخاص والاتحادات وجماعات المستهلكين .

وسوف انتهز فرصة هذا اللقاء كي أقوم بالاستفادة من تعاونهم من أجل كفالة القيام بكل شيء لحماية البلد وشعبه قدر الامكان من آثار الحرب . وفي نفس الوقت ، ما فتئت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأجنبية تتخذ الخطوات اللازمة لتتبع مواطني جامايكا الذين ما زالوا في منطقة الخليج وتدبير رحلات جوية لإخراجهم من المنطقة إذا رغبوا .

ومن دواعي غبطتي أن أؤكد لبلدي أنه توجد إمدادات من الاغذية الأساسية تكفي الربع الاول من عام ١٩٩١ . وما من سبب يدعو الى الاعتقاد بأن هذه الإمدادات لا يمكن الاحتفاظ بها بقية العام .

والنفط له وضع مخالف الى حد ما . وليس ثمة مشكلة ، كما سبق أن قلت ، فيما يتصل بالإبقاء على امدادات كافية . فالمشكلة تكمن في الأسعار وفيما إذا كنا سنستطيع تحمل ثمن الإمدادات العادية في حالة اندلاع الحرب .

وفي الجزء الاخير من العام الماضي ، قامت وزارة التعدين والطاقة بزيادة التركيز على سياسات الحفظ ، ونبهت سكان جامايكا الى أهمية بذل جهد وطني في هذا الصدد . بيد أنه في حالة نشوب الحرب وحدوث زيادات كبيرة في الاسعار ، فإنني أشعر أنه ينبغي عليّ أن أحذر بلدي من أن الطرق العادية لحفظ الطاقة لن تكون كافية . وسوف نعمل في تعاون بالغ الوشاقة مع كل من رؤساء القطاعات الانتاجية وكذلك مع مختلف القطاعات الاستهلاكية والعمالية ، من أجل كفالة اتخاذ أي اجراء لحفظ الطاقة قد يتعين القيام به ، وذلك بأسلوب يقلل الى أدنى حد ممكن من تلك العقبات التي قد تنشب في مجال الطاقة أو التي قد تواجه السكان أنفسهم .

أما وزارة الاعلام والثقافة فسوف تكرس طاقتها لتوفير أوضح تفسير ممكن لأي اجراء قد يتعين عليها اتخاذه ، مع بيان سبب هذا الاجراء . وتحقيقا لهذه الغاية ، سوف التقي بوسائط الاعلام في جلسة توجيهية عصر يوم الجمعة .

وفيما يلي موجز للموقف : اننا ملتزمون التزاما تاما بالموقف الذي أعلنه مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، بما في ذلك الإصرار دون هوادة على انسحاب العراق من الكويت . ولقد أوضحنا من خلال القنوات الدبلوماسية اننا في الوقت الذي نتمسك فيه على نحو مطلق بالمبادئ ذات الصلة ، فإننا نعتقد أنه ينبغي اتخاذ جميع الخطوات الممكنة ، التي لا تتعارض مع تلك المبادئ من أجل تجنب الحرب والتوصل الى أساس لحل سلمي .

ونحن نتخذ جميع التدابير المحتملة من أجل حماية جامايكا وشعبها من آثار هذه الأزمة ، وكذلك من أجل كفالة الوحدة الوطنية ، بأوسع معانيها ، عند الاضطلاع بأي جهود قد يتطلبها الموقف .

- - - - -